



جامعة الزقازيق
كلية الآداب
قسم التاريخ
فرع العصور الوسطى

دور الدولة الايوبية والمملوكية فى مكافحة الخمر والمخدرات

مقدمه من الباحثة
أسماء عبدالناصر محمد أحمد

معيدة بقسم التاريخ / فرع العصور الوسطى / كلية الآداب

جامعة الزقازيق

اصدار شهر يونيه لسنة ٢٠١٩ م

شعبة الدراسات التاريخية والأثرية

دور الدولة الايوبية والمملوكية فى مكافحة الخمر والمخدرات

أولاً: دور السلاطين وجهازهم الإداري

- ❖ دور نائب السلطنة
- ❖ دور الولاية
- ❖ دور المحتسب

ثانياً: دور العامة

ثالثاً: دور الفقهاء

رابعاً: العقوبات المفروضة على الخمر والمخدرات

- ❖ الضرب
- ❖ النفي
- ❖ التشهير
- ❖ مصادرة الاموال
- ❖ الصلب
- ❖ التسمير
- ❖ القتل

تعاونت جميع أجهزة الدولة من أول خليفة المسلمين فى بغداد وصولاً إلى دور العامة البسطاء ومن هؤلاء من كان دوره النصح والإرشاد وذلك فى دور خليفة المسلمين وكان للخلفاء العباسيين دور فى العمل على الحد من إزالة المنكرات، ويتضح ذلك من صورة العهد الصادر عن ديوان الإنشاء ببغداد بتولية صلاح الدين ملك مصر وأعمالها، إذ أمره أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويمحو آثاره فلا يترك

الحق إلا إظهاره وإعلانه ويعمل على قمع الباطل وإخماد نيرانه ويعتمد مساعدة كل مرشد إلى الطريق الأقصر ونهاه عن التظاهر بالمحذور في كل مشهد ويعمل على إزالة مظاهر الفساد في الدانى من الأعمال والقاصى، فإنها مواطن الشيطان وأماكن المعاصى وأن يشد على أيدي الأمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر ويعينهم على ذلك بما يطيّب ذكره في كل مشهد ويجتهد في إزالة كل محذور ومنكر قال تعالى: ﴿ وَأْمُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (١).

أولاً: دور السلاطين وجهازهم الإداري

لقد كان للسلاطين الدور الأبرز والأهم في محاربة الخمر والمخدرات وذلك حسب شخصية السلطان وقوته ومدى تقواه واتجاهاته؛ فعندما يكون السلطان حازماً مخلصاً للجهد ومتفكراً في شئون الدولة فإنه يتجه إلى تطهير البلاد وذلك بمنع المفسد فيها ومنها الخمر والمخدرات وذلك من خلال إصدار المراسيم لنجد على مدى العصرين الأيوبي والمملوكي توالت المراسيم التي تمنع الخمر والمخدرات فنجد في العصر الأيوبي عندما تولى صلاح الدين الأيوبي عمل على إلغاء المكوس التي كانت مفروضة زمن الفاطميين، إذ ألغى صلاح الدين وهو لا يزال نائباً عن نور الدين محمود سنة ٥٦٧هـ/١١٧٢م ثمانية وثمانين ضريبة حصليتها السنوية مائة الف دينار ثم ألغى بقية المكوس الفاطمية بعد ذلك^(٢)؛ فعمل على منع الخمر والمخدرات من جميع أنحاء البلاد وذلك عن طريق إبطال المكوس المفروضة على الخمر

(١) ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج ٣، جمال الدين الشيال، القاهرة ١٩٦٠م، ص ٣٠٤.

(٢) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر العصور الوسطى (دراسة وثائقية)، ط ١، دارالمعارف، القاهرة ١٩٧٧م ص ٥٨.

وكبس مواضع الخمر وأراقها وشدد في ذلك^(٣) ، وفي سنة ٥٦٧ هـ عندما انتشرت بيوت المزر بالأسكندرية أمر صلاح الدين بهدم مائة وعشرين بيتاً^(٤)، وسار على نهج صلاح الدين السلطان العادل الأيوبي حيث عمل على منع الخمر والمحرمات من البلاد كلها^(٥) وأصدر مرسوماً بمنع الخمر والمحرمات في سنة ٦١٢ هـ وكان يقيم الحد الشرعي على شاربها وكان الناس عنده سواء واستمر الأمر على ذلك إلى أن توفي سنة ٦١٥ هـ^(٦) ، وفي سنة ٦٤٨ هـ/١٢٥٠م أمر المعز أيك بالمناداة على إبطال الخمر من البلاد^(٧)، أما عن الدولة المملوكية فقد تشدد الظاهر بيبرس في محاربة الخمر والمخدرات، لان انتشارها يورث الخمول وفتور العزائم والسلبية بما لا يتفق مع ما يقتضيه الموقف السياسي والاجتماعي الخطر من همة وحماس وصحة بدنية ونفسية^(٨) وأيضاً كان يؤسس لبناء دولة قوية فكان لا بد أن يكون صارماً في أعماله، فعمل على إصدار عدة مراسيم لمنع الخمر والمخدرات في البلاد؛ ففي سنة

(٣) مفيد الزيدى، موسوعة التاريخ الإسلامى (العصر المملوكى)، عمان ٢٠٠٩ ، ص ٢٧.

(٤) المقرئى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ج١، ق١، ت محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، ط٤ ، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، ١٤٣٦، ٢٠١٤م ص٧٣.

(٥) العيى، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى، ت فهيم محمد علوى شلتوت، مراجعة محمد مصطفى زيادة، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٨م. ، ص

١٩٩

، ص ١٩٩.

(٦) ابن واصل، مفروج الكروب، ج٢، ص ٢٦٤، المقرئى، السلوك، ج١، ق١، ص ١٨٢.

(٧) المقرئى، السلوك، ج١، ق٢، ص ٣٧٣.

(٨) ابن دانيال ، خيال الظل وتمثليات ابن دانيال، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦١م ، ص ٩٠.

٦٦٣ هـ أمر بإزالة الخمر وإبطال المنكرات، ومنع جميع المسكرات، ومنع الحانات وبيوت البغاء بمصر والشام^(٩).

وتوالى المراسيم أيضا فى سنة ٦٦٤ هـ أمر السلطان بإزالة الخمر ومنع جميع آثار المنكرات ومنع الحانات وطبق المرسوم على البلاد المصرية والشامية

وفى سنة " ٦٦٧ هـ رسم السلطان الظاهر بيبرس بإزالة الخمر ومنع الحشيش وحرقة وإبطال المفسدات والخواطىء من الديار المصرية وحبس البغايا حتى يتزوجن وكتب إلى جميع البلاد بذلك، وأسقط الضرائب التى كانت مفروضة^(١٠) عليها على الرغم من أن حصيلتها كانت تصل إلى ستة آلاف دينار فى العام^(١١) ولم يسمح بيبرس للخمر ولا الحشيش بالدخول إلى البلاد وعمل على التأكيد على منع دخول السلع والبضائع التى يتعارض استعمالها مع الشريعة الإسلامية مثل الخمر التى يتم استيرادها من خارج البلاد^(١٢). وأمر مماليكه بألا يمكنوا أحدا من تعاطيه ألبته وساوى فى المنع بين أمرائه ورعيته^(١٣) وجعل الحد على ذلك السيف^(١٤).

وأىضا صدر مرسوم آخر فى سنة ٦٦٩ هـ أمر السلطان بإزالة الخمر، وأبطل ضمانها وكان فى كل سنة ستة ألف دينار، وكتب بذلك توقيعاً قرأه على

(٩) العيى، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك، ج١، ت محمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٠م، ص ٤٠٧.

(١٠) المقرئى، السلوك، ج١، ق ٢ ص ٥٥٣-٥٥٤.

(١١) ستاىلى بول، سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن، على إبراهيم حسن ادوار حليم، ط٢، القاهرة د.ت.، ص ١١٧.

(١٢) مهدى خضر، الأمن فى مصر فى العصر الأيوبى ٥٦٧-٦٥٥ هـ / ١١٦١-١٢٥٥م أبريل ٢٠١١م، ص ١٤١.

(١٣) ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، ت: أحمد حطيط، فيسبادن، ١٩٨٣، ص ٢٩٩.

(١٤) الصفى، ج١٠، ص ٢١٤. الوافى بالوفيات، ت أحمد الأرنؤوط وتركى مصطفى، دار إحياء التراث العربى، ط١، لبنان - بيروت ١٤٢٠، ٢٠٠٠م

المنابر^(١٥)؛ وصدر نفس المرسوم في سنة ١٦٧٠هـ؛ بل وشدد ببيرس الأمر على منع الخمر والمخدرات^(١٦).

ومن أجل تحقيق ببيرس هدفه في القضاء على الخمر والمخدرات كان الظاهر ببيرس كثير الجولات التفتيشية حتى قام بجولة تفتيشية في أغسطس لسنة ١٢٦٣ م في البحيرة والأسكندرية ثم قام السلطان لسنة ١٢٦٤م بجولة تفتيشية في الغربية، وكان ببيرس يقوم بجولات تفتيشية خفية ففي سنة ١٢٦٩ م عاد إلى مصر متخفياً ليوقف على سير الأمور أثناء غيابه^(١٧) فرأى كثيراً من المفساد "فقطع أيدي جماعة من نواب الولاة والمقدمين والخبراء وأصحاب الرباع بالقاهرة وأمسك بامرأة وعرة بيده ولم يعترض عليه أحد"^(١٨).

ولذلك اتسم عصر ببيرس بسمة الوفاق والبعد عن اللهو، فأغلق المواخير، وعاقب البغايا وحرّم المسكرات والمخدرات، وأراق الخمر وحرق الحشيش، ولم يكن للغناء في دولته نصيب^(١٩).

وفي سنة ٧٠٩هـ عندما كان ببيرس الجاشنكير متولى السلطنة أصدر مرسوماً بمنع الخمر وتخريب الحانات^(٢٠)

(١٥) ابن الأخوه، معالم القرية في أحكام الحسبة، ت: محمد محمود شعبان، وصديق أحمد عيسى، الهيئة العامة، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٩؛ المقرئى، السلوك، ج١، ق٢، ص ٥٩٥.

(١٦) المقرئى، السلوك، ج١، ق٢، ص ٥٩٧.

(١٧) سعيد عاشور، الظاهر ببيرس، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة د.ت. ، ص ٦٢.

(١٨) العيني، عقد الجمان، ج١، ص ٤٠٧.

(١٩) أحمد أحمد بدوي، الحياة الأدبية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، ط٢، دار النهضة، القاهرة د.ت. ، ص ١٦.

(٢٠) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٨م ص ٥٠؛ العيني، عقد الجمان، ج٥، ص ٨٠.

وصدر مرسوم فى سنة ٧١٧هـ حيث صدر مرسوم بإبطال الجهات المنكرة والفواحش^(٢١)، وأيضاً فى سنة ٧٢٠هـ أصدرت المراسيم بإبطال الفواحش وأريقت الخمر فى البلاد المصرية وغيرها من بلاد المشرق^(٢٢) وكذلك فى سنة ٧٢٤هـ رسم السلطان بإزالة المنكرات والفواحش^(٢٣).

وعلى الرغم من شرب بعض السلاطين للخمر فإنهم كانوا يقومون فى أوقات الأزمات والنكبات بمنع الخمر والمخدرات فلقد قام السلطان مؤيد شيخ على الرغم من شربه للخمر فى سنة ٨٢٨ هـ بعدة إصلاحات اجتماعية فهدم أماكن الفساد وأراق الخمر ومنع النساء من النواح والسياح فى الأماكن العامة وأهتم اهتماماً شديداً بأحوال المسلمين فى الأقطار الأخرى^(٢٤) وفى ربيع الآخر لسنة ٨٣١هـ أمر السلطان بإزالة الخمر فتنبعت أماكنها وكل من يتعاطها من المسلمين وأهل الذمة^(٢٥) وأمر كذلك بإحراق الحشيشة فأريق من الخمر وأحرق من الحشيشة ما لا يحصى وأكثر ذلك كان فى القاهرة ودمياط وغيرها من البلاد وأبطل الضمانات عليها وكانت

(٢١) ابن حبيب، تذكره النبوية فى أيام المنصور وبنية، ت محمد محمد أمين مراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ٢٠١٠، ج٢، ص ٨٠.

(٢٢) الذهبى، دول الاسلام، ت حسن إسماعيل، ومحمود الأرنؤوط، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٥٥.
(٢٣) النويرى، نهاية الأرب فى فنون الأدب، تحقيقات مختلفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢م، ج ٢٩، ص ٦٩.

(٢٤) العينى، السيف المهدد، المقدمة، ت، ث

(٢٥) ابن حجر، أنباء الغمر بأبناء العمر، ت حسن حبشى، القاهرة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ج٣، ص ٣٩٩.

مقطوعة لمجموعة من الأمراء، ووجد من السلاطين من كرهه الخمر فعمل على منعها مثل السلطان الظاهر جقمق حيث منع الخمر والمخدرات من جميع أنحاء البلاد^(٢٦).

وفي ٨٦٦هـ لسنة ١٤٦١م أصدر السلطان الظاهر خشقدم (٨٦٥هـ/٨٧٢هـ - ١٤٦١م/١٤٦٧م) وأمره إلى والى القاهرة بمنع المنتزهين فى المنتزهات من ارتكاب المعاصى وردع المتجاهرين بها، فركب الوالى وسار إلى بولاق، وعندما وصل شرع فى القبض على كل من يرتكب المعاصى وأركبهم على حمير وشهرهم من بولاق إلى القاهرة، وكان من بينهم أحد أولاد قاضى القضاة شمس الدين القاياتى، فأستاء لذلك الفقهاء، وشكوا الوالى للسلطان، لكن السلطان أنصف الوالى لأنه نفذ أوامره على العامة والخاصة، وذلك حرصاً منه على وضع حد لما يرتكب من المعاصى والمنكرات فى المنتزهات وكافا السلطان خشقدم الوالى وخلع عليه خلعة عظيمة^(٢٧).

وهناك من السلاطين من أصدر المراسيم بسبب مساعى رجال الدين وذلك مثل السلطان قايتباى ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م أصدر مرسوماً لمنع الخمر والمخدرات بسبب مساعى رجال الدين وبعض الأمراء، وفى سنة ٩١٠هـ/١٥٠٤م أمر السلطان الغورى بإرقاة الخمر ومنع بيعها^(٢٨)، وتأكيداً لسياسة الغورى لمنع الخمر والمخدرات أصدر مرسوماً آخر بمنع بيع النبيذ والحشيش والبوظة ومنع النساء الخواطىء من عمل الفاحشة واستمر يشهر بالمناداة بذلك ثلاثة أيام متوالية^(٢٩).

(٢٦) سعيد عاشور، العصر المماليكى فى مصر والشام، النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦م، ص ١٨٧.

(٢٧) وفاء على إبراهيم محمد العدوى، مصر فى عهد السلطان خشقدم ٨٦٥/ ٨٧٢ لسنة ١٤٦١/ ١٤٦٧، ماجستير، اداب القاهرة ٢٠٠٩م، ص ١٢٥.

(٢٨) ابن الأخوه، معالم القرية فى أحكام الحسبة، ص ٢١.

(٢٩) ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ت محمد مصطفى، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٨م، ج٤، ص ٣٠٣.

كما صدرت المراسيم لأهل الذمة بعدم بيع الخمر للمسلمين، حيث صدر مرسوماً من الملك الصالح بن الناصر بن قلاوون سنة ٧٥٥هـ بذلك^(٣٠) وكذلك في سنة ٨٤٦هـ حيث نص المرسوم على عدم بيع الخمر للمسلمين أو معاقره الخمر معهم ومن يخالف ذلك يقع عليه العقاب^(٣١).

ولتنفيذ المراسيم بمنع الخمر كان يتم التوجه إلى بيوت النصارى وكسر ما بها من جرار الخمر ففي ربيع الأول لسنة ٧٨١ هـ صدر مرسوماً بمنع الخمر فتم كبس بيوت النصارى بحارة الأسرى وأريقتم الخمر وكسرت جرار الخمر^(٣٢).

وفي سنة ٧٩١هـ توجه حاجب الحجاب إلى شبرا واستولى على جرار الخمر التي بها وأراقها تحت القلعة^(٣٣)، وأمر السلطان الظاهر جقمق بإتلاف ما عند أهل الذمة من خمر، وكما وجهت مراسيم لأهل الذمة وجهت أيضاً مراسيم للفرنج ففي سنة ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م تم منع الفرنج من حمل الخمر إلى الإسكندرية^(٣٤) وكذلك في

(٣٠) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ج ١٣ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٤م ، ص ٣٧٨-٣٧٩؛ محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي، بيروت، ١٩٨٣، ص ٦٠-٦١.

(٣١) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، مراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور ت. لبيبه إبراهيم مصطفى ونجوى مصطفى ونجوى مصطفى كامل، دار الكتب والوثائق القومية القاهر، ٢٠١٤م، ج ٢، ص ١٠٨.

(٣٢) ابن عبد الباسط، نيل الامل في ذيل الدول، ج ٢، ت عمر عبد السلام تدمري، بيروت ٢٠٠٢م ص ١٥٥.

(٣٣) الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ت حسن حبشى ط ٢ ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٠م ، ج ١، ص ٢٢٩.

(٣٤) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٤٧.

سنة ٨٣١ هـ صدر أمر من السلطان بإقامة الخمر وألزم الفرنج بإعادة ما جلبوه من الخمر إلى بلادهم^(٣٥) ومنعوا من بيع الخمر في البلاد المصرية^(٣٦).

وتضمنت هذه المراسيم منع تجارة الخمر أو تصنيعها داخل الدولة وتجار مصر والتجار القادمين من بلاد الفرنج^(٣٧) ولكن كل هذه المراسيم لم تطبق كثيراً إذ سرعان ما كان ينتهي الحظر ويعود الأمر على ما هو عليه بسبب الأرباح الكبيرة والعائد المادى الكبير من تصنيع وتجارة الخمر^(٣٨).

❖ دور نائب السلطنة

نائب السلطنة هو من يلي السلطان فى المكانة، ويحكم فى كل ما يحكم فيه السلطان كما يقول عنه القلقشندى "هو سلطان مختصر بل هو السلطان الثانى"، وهو من أرباب السيوف ويحمل لقب أمير مائه مقدم ألف، وهى من أعلى مراتب الأمراء والمكلف بإدارة شئون البلاد سواء فى حضور السلطان أو غيابه^(٣٩).

ومن أهم مهام نائب السلطنة محاربة مظاهر الفساد والمنكرات من الخمر والمخدرات ونجد ذلك متمثلاً فى كل من نائب السلطنة الأمير سلاّر ومعه الاستادار بيبرس الجاشنكير وهما أصحاب السلطة الفعلية فى ذلك الوقت، ففى سنة ٧٠٩ هـ فى سلطنة السلطان الناصر محمد بن قلاوون إذ عملا على محاربة أماكن الفساد حيث قاما بمنع مراكب النزهة من دخول الخليج الحاكمى بسبب مظاهر الخلاعة والمجون

(٣٥) ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص ٤٠٥.

(٣٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ص ٧٦ - ٧٧.

(٣٧) سعيد صالح، التجارة الداخلية فى دولة المماليك الثانية، رسالة دكتوراه، عمان ١٩٩٢ م، ص ٦٠.

(٣٨) نجلاء مصباح، المكوس فى مصر عصر سلاطين المماليك، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة ٢٠١٧ م، ص ٢١٣.

(٣٩) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص ١٧.

التي كانت تصاحب مثل هذه الرحلات النيلية^(٤٠) والسماح فقط للمراكب التي تحمل غلة أو متجر أو الأشياء الضرورية^(٤١).

ومن أبرز نواب السلطنة في العصر المملوكي النائب ال ملك نائب السلطنة في عهد الصالح إسماعيل ٧٤٤ هـ / ١٣٤٣ م، ومن أهم أعماله هدم خزانة البنود التي كانت سكنا للأسرى الذين أتى بهم الناصر محمد بن قلاوون ونظرا لما استشعروه من حماية السلطان لهم فقد أصبحت خزانة البنود من أقبح مواطن الفساد في البلاد لما يعصر فيها من الخمر وبيعه للمسلمين وحدث البغاء وغيرها من المفاصد فقام ال ملك بهدمها وأمر ال ملك بعمارة منطقة خزانة البنود، فاشترى الأمير قمارى الاستادار أرضها من بيت المال، ثم أمر بالمناداة في الناس بسكنها، فرغب الناس في أرضها كما شرع ال ملك في بناء مسجد له ليذكر فيها اسم الله من بعد طول غياب^(٤٢).

وشدد ال ملك على ولاية البلاد، فأمر والى القاهرة ومصر بمنع الخمر وغيرها من المحرمات وتتبع أهل الفساد وإحضارهم إليه، ونادى من اشترى عنباً بالقنطار قبض عليه ويؤتى به إليه، ولم يلتفت إلى شكوى شاد الدواوين من خسارته مائة ألف درهم المتحصلة من تجارة العنب، وكان يبعث الناس بشراء العنب له ليرى كيف يتم الحصول عليه حيث بعث النائب في خفيه من اشترى له عنباً بدرهمين فجاءه عشرة أرتال فطلب المحتسب وأنكر عليه" كيف يكون العنب بهذا الشكل وقد منعنا عصره"

(٢) ؛ المقرئى، السلوك، ج٢، ق١، ص٢٩.

(٤١) المقرئى، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ت أيمن فؤاد سيد ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى ، لندن ١٩٩٥م. ج٣، ص ٤٧٦.

١. (٤٢) المقرئى، المقفى الكبير، ت محمد اليعلاوى ، ط١ دار الغرب الإسلامى - بيروت لبنان ١٩٩١م.

٢. ، ج٢، ص ٢٩٤، ص ٢٩٥؛ الشجاعى، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون وأولاده، ت برياره شيفر، فيسبادن ١٩٧٨م . ، ص٢٥٥؛ محمد عبد الغنى الأشقر، نائب السلطنة المملوكية في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٩٦.

(٤٣)، واشتد ال الملك فى محاربة الخمر وأخذ النائب كثيراً من شربة الخمر وباعته بناحية شبرا الخيم ومنية الأمرء وصار يهجم البيوت والمراكب، لأخذ الخمر منها ويقوم بضربهم عرابياً وكشف رؤوسهم^(٤٤) وعندما ظفر بشخص معه جرة خمر، كشف النائب رأسه وصبها عليه، وحلق لحيته على باب القلعة بحضرة الأمرء كما منع ال ملك من إقامة الخيم على شاطئ النيل لأنها كانت محل فساد كبير لاختلاط الرجال بالنساء وتعاطيهم المنكرات من الخمر والمخدرات^(٤٥).

كما ولى آل ملك وجهه صوب الخمر التى يحملها التجار عند نزولهم إلى الإسكندرية لشربها أو بيعها فأمر بمنعهم من ذلك، بيد أن هذا لم يرق لناظر الخاص السلطانى جمال الدين الكفاه، الذى أدرك أن ديوانه سوف يخسر أربعين ألف دينار تجبى من هؤلاء التجار فى حالة تطبيق أوامر نائب السلطنة فرفع ناظر الخاص الأمر للسلطان، فتدخل لدى آل ملك ليستثنى تجار الفرنج من قرارات منع الخمر، ويسمح لهم بالنزول بتجارتهم وخمورهم إلى الأسكندرية حتى لا تتوقف الأحوال الاقتصادية والتجارية بها ولم ينجح ال ملك فى منع الفرنج^(٤٦)، ولكن نجح نجاحاً كبيراً إذ عف الناس فى أيام نيابته عن كثير من المعاصى خوفاً منه واستمر على ما هو عليه من تتبع الفواحش والخواطىء وغير ذلك^(٤٧).

فى سنة ٧٩٣ هـ قام الأمير كمشبغا نائب الغيبة بدلا من السلطان بتولى أمر القاهرة ومصر وأعمالها ودبر أحوالها السياسية وصار الناس فى مدة نيابته لا يقدر أن يتجاهروا بشيء من المنكرات أو المسكرات ولا يحملوا سلاحاً ولا يقربوا فاحشة ولا

(٤٣) المقرزى، السلوك، ج٢، ق٣، ص ٦٤٦ - ٦٤٧.

(٤٤) المقرزى، السلوك، ج٢، ق٣، ص ٦٤٦.

(٤٥) المقرزى، السلوك، ج٢، ق٣، ص ٦٦٧، محمد عبد الغنى الأشقر، نائب السلطنة المملوكية فى مصر، ص ١٩٧.

(٤٦) عبد الباسط بن خليل، نيل الأمل، ج١، ص ٨٣، المقرزى، السلوك، ج٢، ق٣، ص ٦٤٧.

(٤٧) ابن تغرى بردى، النجوم، ج١٠، ص ٨٨.

يأخذوا رشوة ولا يظلم أحد من الرعية^(٤٨)، وهناك من النواب من كان له هيبة عند السلطان مثل النائب سودون الشيوخى الشركسى سنة ٧٩٨ هـ حيث كان السلطان الظاهر برقوق يعظمه ويهابه ويقبل قوله ولا يرد له أمراً، ولم يكن للسلطان التجاهر بشيء من المنكرات وهو فى حضرته^(٤٩).

❖ دور الولاية

والوالى قديماً كان فى مقام نائب السلطنة ولكن فى العصر المملوكى أصبح يطلق على من يتولى أمر أهل الجرائم من اللصوص والخمارين وغيرهم، ومن حقه الفحص عن المنكرات من الخمر والحشيش والبغايا وغير ذلك، وينفذ الأحكام ويقوم على أصحابها^(٥٠) والوالى هو من يقوم بمهام والى الشرطه فى المدن الكبرى كالقاهرة والفسطاط وكان يتم تعيين الوالى من بين أمراء المماليك وبصفة خاصة من طبقة أمراء الطبلخاناه^(٥١).

ولقد لعب الولاية دورا بارزا فى منع الخمر والمخدرات ومن أعمالهم، فقد نجح والى الأسكندرية الأمير بكتمر الحسامى فى سنة ٧٢٣ هـ فى إراقة الخمر بها ومنع بيعها^(٥٢)، ومنهم أيضا الوالى قدادار فقد ترقى فى عهد الناصر محمد بن قلاوون من

(٤٨) الصيرفى، نزهة، ج ١، ص ٣٣٨.

(٤٩) الصيرفى، نفسه، ج ١، ص ٤٣٤.

١. (٥٠) القلقشندى، صبح الأعشى، ج ٨، ص ٣٠٣-٣٠٤؛ ابن طولون، نقد الطالب لزغل المناصب، ت محمد أحمد دهمان وخالد محمد دهمان، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٩٢، ص ٤١، سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٩م، ص ١٤١-١٤٢.

(٥١) القلقشندى، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٣؛ ناصر الأنصارى، أنظمة الشرطة فى مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٧٤.

(٥٢) المقرزى، السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٢٥٠.

وإلى البحيرة إلى ولاية القاهرة في رمضان ٧٢٤هـ، وبدأ يعمل على محاربة الخمر وذلك عن طريق تتبع من يعصر الخمر وأحضر عريف الحمالين وألزمه بإحضار من كان يحمل العنب ومن يشتري منهم وأحضر خفراء الحارات والأخطاط ولم يزل بهم حتى دلوه على سائر من يعصر الخمر فعمل الناس على صب الخمر التي عندهم في البلايع^(٥٣) وأدت هذه الاجراءات إلى رخص الخمر حتى صارت الجرة بدرهم، ويمر الناس بأبواب الدور والأزقة فتري من جرر الخمر شيئاً كثيراً ولا يقدر أحد أن يتعرض لشيء منها^(٥٤) وكبس باب اللوق فاحرق الحشيشة وأقام قدر شهر لا يخلو باب زويلة في يوم منه من كسر جرار الخمر وحرق الحشيش فأعجب الناصر محمد به وشكره ومكنه تمكيناً زائداً^(٥٥) بيد أن المنتفعين من انتشار الخمر فقد ثقل عليهم ما يفعله باقدادار حيث أنه لما تأمر ابن الأمير ملكتمر الساقى ساندوه وأرادو عزل باقدادار^(٥٦) وهذا يدل على سنة الحياه على مدار العصور أن الإصلاح لا يدوم

وفي سنة ٧٣٦ هـ قام الوالى لؤلؤ بأمر من السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن يكسر جميع ما بشبرا من جرار الخمر وإحضار من هي عنده، ومضى الوالى إلى شبرا وكسر فيها أثننتين وعشرين ألف جرة من جرار الخمر ووجدت جرار كثيرة عليها ختم المخلص أخو النشر، ووجد له أيضاً قُند وستمائنه جرة فيها خمر عتيق^(٥٧).

وكذلك اشتد الأمير شجاع الدين عزلوا بن عبد الله والى القاهرة في عهد السلطان الناصر عماد الدين إسماعيل، ٧٤٥هـ/ ١٣٤٣م في منع الخمر وغيرها من

(٥٣) ابن الأخوه، معالم القرية في أحكام الحسبة، ص ٢٠.

(٥٤) المقریزی، الخطط، ج٣، ص ٥٠٠.

(٥٥) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣، ص ٢٤٤.

(٥٦) المقریزی، الخطط، ج٣، ص ٥٠١.

(٥٧) المقریزی، السلوك، ق٢، ج٢، ص ٤٠١.

المحرمات وتتبع أهل الفساد، وأمر بالقبض عليهم وإحضارهم إليه وقام هو والحاجب والنائب بمهاجمة خزانة البنود وكسر ما بها من جرار الخمر وكذلك فعل وإلى القلعة فى بيوت الأسرى التى بالقلعة فقام بكسر جرار الخمر التى بها، ثم نودى فى القاهرة ومصر "من أحضر سكران أو من معه جرة خمر خلع عليه (٥٨).

وقام الولاة بحملات تأديبية على بعض الأشخاص، وفى سنة ٨١٨ هـ فى الرابع والعشرين من ذى القعدة قام الوالى بالهجوم على منزل شخص يقال له أبو بكر بن الشاطر سمسار القماش الأسكندرانى حيث وجد عنده عدة جرار من الخمر تزيد على المائتين وفيها جرار كبيرة تسع الواحدة نحو القنطار وتم كسر هذه الجرار فى وسط البحر، وكان ذلك أمام الناس كى تكون عبرة لهم (٥٩).

وكانت تتم المشاركة بين الأقاليم المختلفة فى محاربة المفاصد فنجد الأمير عز الدين ازمر كشاف الوجه البحرى، يستعين به السلطان الناصر حسن فى سلطنته الثانية ٧٥٥هـ - ٧٦٢هـ لسنة م ١٣٥٤ - ١٣٦١ للسفر للمحلة لمساعدة والى الغربية، للقضاء على قطاع الطريق والمفسدين فهاجموا جماعة من المفسدين فى الشرقية والوجه البحرى وقاموا بتوسيطهم وتسميرهم ومنعوا الناس من ركوب النيل (٦٠).

ويتبع الوالى مجموعة من الجند والخفراء عرفوا بالمقدمين أو البوابين وأصحاب هذه الوظيفة هم المعنيون بمباشرة وحراسة الحي ويقومون بالإشراف على الأبواب والطواف بين البيوت من أجل الكشف عن الجرائم والكشف عن اللصوص

(٥٨) المقرئى، السلوك، ق ٢، ج ٢، ص ٦٤١، ص ٦٤٦؛ السيوطى، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٥٩) ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ٥٥٢.

(٦٠) المقرئى، السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٩١٠؛ السيد محمد عطا، أقليم الغربية، ص ٦٥.

وقطاع الطرق والسكرارى ومنع التجمع فى الأماكن التى يجتمع فيها الشباب وأولو
الدعارة ولا يسمح لهم بالاجتماع^(٦١) .

وبالإضافة إلى هؤلاء الجند والخبراء فقد كان يوجد مشايخ الحارات حيث
كانت القاهرة مقسمة إلى حارات بلغ عددها سبعاً وثلاثين حارة ويقع على عاتق مشايخ
الحارات منع الجرائم ومنع بيع الخمر وتتبع السكرارى وهؤلاء هم الوسائط بين الحكومه
وأهل البلاد حيث كانوا يقومون بجمع الضرائب^(٦٢).

❖ دور المحتسب

الحسبة هى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، قال الله تعالى " وَتُكُنْ مِّنْكُمْ
أُمَّه يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ " ^(٦٣) والمحتسب هو
جزء من الجهاز الرقابى والإدارى فى الدولة فى العصر الايوبى والمملوكى لذلك تعتبر
الحسبة من أخطر الوظائف الديوانية والدينية فى مصر المملوكية نظراً لارتباطها أكثر
من غيرها بحياة الناس اليومية ومهمة المحتسب هى الأشراف على أصحاب الحرف
والتجار والآداب العامة فى المجتمع ^(٦٤) ، وفى العصر الأيوبى كان يوجد محتسب
واحد وكان له الحق فى تعيين نواب له فى جميع الأعمال المصرية، ولكن فى العصر

(٦١) القلقشندى، مصدر سابق، ج ١٣، ص ٩٣، ناصر الأنصارى، مرجع سابق، ص ١٧٧.

١. (٦٢) على السيد على، بحوث فى التاريخ الاجتماعى من العصر المملوكى، المجلس الأعلى

للتقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ١٣٦ .

(٦٣) الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أحمد مبارك البغدادى، الكويت، ص ٣١٥؛ آل
عمران آيه ١٠٤.

(٦٤) سعيد عاشور، مصر فى عصر دوله المماليك البحرية، ص ١٥٥؛ ؛ احمد السيد دراج،
الحسبة وأثرها على الحياة الأقتصادية فى مصر المملوكية، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة
١٩٦٨م ص ١١٠ .

المملوكى أصبح هناك مجموعة من المحتسبين حيث أصبح هناك محتسب للقاهرة وله نوابه فى الوجه البحرى "وهو أعظمهم قدراً وأرفعهم شأنًا"، ومحتسب الفسطاط وله نوابه فى الوجه القبلى ومحتسب فى الأسكندرية ويعين من قبل السلطان مباشرة (٦٥) وكان للمحتسب دور فى العمل على محاربة الخمر والمخدرات وعلى المحتسب أن يمنع بيع البيوع الفاسدة كبيع الخمر والاحتراز فى المشروب" فطالما أوهم الخمار أنه فقاعى أو أقساوى" (٦٦) وأيضاً ينبغى للمحتسب أن يراقب الصيادلة ويخوفهم ويعظمهم وينذرهم العقوبة والتعزير، ويختبر عليهم عقاقيرهم فى كل أسبوع، فمن غشوشهم أنهم يعشون الأفيون المصرى بالشياف وهو نوع من أنواع الأدوية يتخذ قمعاً أو تلبية لمعالجة أمراض المستقيم، والشياف ورقته تشبه ورقة الخشخاش، ويعشونه أيضاً بعصارة ورق الخس، ويعشونه أيضاً بالصمغ، وعلامة غشه أنه إذا أذيب بالماء ظهرت له رائحة كرائحة الزعفران (٦٧)، نظراً للاستخدام الطبى للأفيون فى ذلك الوقت وهو الأكثر شيوعاً.

فقد ساعد المحتسب صلاح الدين فى تنفيذ قراره بمنع المزر والحشيش حيث قام المحتسب بمنع بيوت المزر ومنع طحن الحشيش (٦٨) .

ومن عمل المحتسب المحافظة على الآداب العامة ومحاربة أماكن الفساد فصدرت أوامر من المحتسب ٥٩٤هـ / ١١٩٨م بمنع ركوب المتنزهين فى المراكب

(٦٥) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٧؛ سيد محمود عبد العال، الحياة الاقتصادية فى الريف المصرى عصر سلاطين المماليك، ٥٥-٥٦.

(٦٦) السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، ت محمد على النجار وأبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠١٥، ص ٦٥..

(٦٧) الشيرزى، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، ت: السيد الباز العرينى، القاهرة، ١٩٤٦م، ص ٤٢.

(٦٨) المقرزى، السلوك، ج١، ق١، ص ١١٠.

للنزّهه ودخول الخليج وبعدم اختلاط الرجال بالنساء، وعوقب من خالف الأوامر من رؤساء المراكب وذلك لما يحدث في الخليج من مجون، وخلاعة، وشرب الخمر (٦٩). ونجد أنه لم يكن للمحتسب شخصية مستقلة في محاربة ظاهرة الخمر والمخدرات؛ إذا نجد أن المحتسب تابع للسلطان، ففي عهد العزيز عثمان عندما ضاقت ماليته اعتمد المحتسبون على النظر في المكاسب الخبيثة وقاموا بتضمين الخمر والمخدرات وصار ما يؤخذ من هذا الضمان ينفق في طعام السلطان (٧٠). وفي العصر المملوكي ظهر دور المحتسب في مراقبة أخلاق وآداب المجتمع وذلك نظراً لانحدار الأخلاق بشكل ملحوظ في عهد المماليك، إذا أن معظم سلاطين المماليك شربوا الخمر وأباحوا شربها للمجتمع المصري، فعمل المحتسب نوعاً ما على المحافظة على الآداب والأخلاق العامة في الشوارع والمنتزهات وقد تعاون المحتسب صدر الدين محتسب القاهرة مع والي القاهرة سنة ٨٢٢هـ في ربيع الأول حيث طاف المحتسب والوالي على أماكن الفساد بالقاهرة وأراق من الخمر شيئاً كثيراً ومنع التظاهر بالحشيش (٧١) وفي سنة ٨٤١هـ، ٤٣٨م كبس دولات خجا المحتسب ببيوت أهل الذمة وكسر ما بها من جرار فارق في يوم واحد ثلاثاً وستين جرة، ولم يفلح ما عرضه عليه أصحابها من مال جزيل في منعه من ذلك (٧٢) حيث كان شديد البطش (٧٣).

(٦٩) ابن الأخوه، معالم القرية في أحكام الحسبة، ص ١٨.

(٧٠) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ١، ص ١٣٤.

(٧١) الصيرفي، نزّهة، ج ٢، ص ٤٥٣.

(٧٢) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٢، ص ١٠٣٤، نحو أن أحمد سعيد، الحسبة في مصر عصر

سلاطين المماليك دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ط ١، دار عين، ٢٠١٤م،

ص ١٧٧.

(٧٣) عبد الباسط، نيل الأمل، ج ٥، ص ٢٧.

وأيضاً على المحتسب مراقبة أهل الذمة من اليهود والنصارى وكان على المحتسب من الوجهة النظرية على الأقل إن رأى مسلماً يظهر الخمر أن يريقها ويؤدبه، أما إذا كان الفاعل من اليهود أو من النصارى اكتفى المحتسب بتأديبه على إظهارها^(٧٤) .

ثانياً: دور العامة

تعاون بعض أفراد العامة مع الدولة فى مواجهة الخمر والمخدرات، فقد كانت الدولة تشجع العامة على القيام بدورهم فى محاربة الخمر عن طريق إظهار المكافآت لهم فى سنة ٧٤٤هـ، ١٣٤١م، نودى فى القاهرة ومصر أن من أحضر سكراناً أو شخصاً معه جرة خمر خلع عليه حيث ساعد العامة النائب ال ملك فى تنفيذ سياسته فى محاربه الخمر والمخدرات فقعد العامة لشربة الخمر بكل طريق، وأتوه مرة بجندى قد سكر فضربه وقطع خبزه، وخلع على من أحضره، وقبض العامة أيضاً على بعض من أمراء المماليك^(٧٥) ودله بعض العامة على مواضع تباع فيها الخمر والحشيش، فأحضر أولئك الذين يبيعونها وضربهم فى دار النيابة بالقلعة بالمقارع، وشهرهم وخلع على ذلك الحامى، وأقامه عنه فى إزالة المنكر^(٧٦) .

وقام العامة بمهاجمة أماكن تواجد الخمر فقد تعرضت خزانة البنود للهجوم من قبل العامة كما حدث سنة ٧٤٣هـ حيث هجم العامة على سوق خزانة البنود وكسروا عدة جرار من خزانة البنود وهجموا على نساء الفرنج فخرج الوالى لتأديبهم فرجموه فأمر السلطان بضرب الوالى وأمر بعدم التعرض لاي من أسرى الفرنج^(٧٧) وهذا

(٧٤) ابن الأخوه، معالم القرية ، ص ٨٤؛ قاسم عبده قاسم، اليهود فى مصر من الفتح الإسلامى حتى الغزو العثمانى، دار عين، القاهرة، ٢٠١٥م ، ص ١١١ .

(٧٥) المقرئى، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٦٤ .

(٧٦) المقرئى، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٦٦٧ .

(٧٧) المقرئى، السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٢٢ .

الحدث يبدو أنه مواجهة للخمر من قبل العامة، ولكن العامة كانوا ينتهزون أى فرصة للقيام بأعمال السلب النهب

ثالثاً: دور الفقهاء

لعب الفقهاء ورجال الدين دوراً بارزاً فى محاربة المنكرات ومنها ظاهرة انتشار الخمر والمخدرات فى المجتمع المصرى والحض على الأخلاق القوية، والدليل على ذلك ما قام به العز بن عبد السلام قاضى قضاة مصر والوجه القبلى فى عهد الصالح أيوب، حيث أنه رأى حانة يباع فيها الخمر، ويحدث فيها المنكرات، فذهب إلى السلطان" وقال يا أيوب كيف يسعدك فى دينك أن تكون الحانة الفلانية فى ملكك، فقال يامولانا أنا ما عملت هذا بل هى من زمان أبى، فقال أفترض أن تكون ممن يقول يوم القيامة أنا وجدنا آباءنا على هذا" فأمر السلطان بوقف الحانة^(٧٨).

وكان لشيخ الإسلام ابن تيمية دور فى الوقوف فى وجه الصوفية والتصدى لأفعالهم الخارجة عن الدين ومنها أكل الحشيشة، ففى سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٤م قام ابن تيمية بمعاينة بعض المشعوذين وهو المجاهد إبراهيم القطان فكان يلبس دلقاً متسعا جداً فأمر ابن تيمية بتقطيع الدلق، وأمر بخلق شعر رأسه وكان ذا شعر طويل، وقلم أظافره، وحف شاربه المسبل على فمه المخالف للسنة، واستتابه عن الكلام الفاحش وأكل ما يغير العقل من الحشيشة وغيرها من المحرمات، وبعد ذلك أحضر الشيخ محمد الخباز البلاسى فاستتابه عن أكل المحرمات من الحشيشة وغيرها وعدم مخالطه أهل الذممة^(٧٩).

(٧٨) ابن حجر، رفع الأصر عن قضاة مصر ت ٨٥٢، ت على محمد عمر، ط ١، مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٩٨م، ص ٢٤٠؛ ابن الأخوه، معالم القرية فى أحكام الحسبة، ص ١٨.

(٧٩) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٣٣-٣٤.

وكان للفقهاء دور بارز في عزل وقتل السلطان فرج لسوء خلقه وشربه الخمر^(٨٠)؛ فقد أصدر القاضي شهاب الدين أحمد الحسباني ٨١٥هـ لسنة ١٤١٢م والقاضي شمس الدين التبانى الحنفى ت ٨١٨هـ / ١٤١٠م بجواز مشروعية حرب السلطان الناصر فرج ولعب الدور الأكبر في إصدار هذه الفتاوى القاضي ابن العديم الذى أفتى بقتل الناصر وعادى من خالفه فى قتله وأكد بن العديم أنه أفتى بقتله شرعاً، وكان للخليفة المستعين دور فى القضاء على الناصر فرج حيث أمر بعزل فرج وتولى هو السلطنة بدلاً منه^(٨١).

ووجد من الفقهاء ورجال الدين من كان يتوجه لأماكن الفساد بنفسه ويمنع ما فيها من الخمر والمنكرات وذلك مثل الفقيه ابن شهاب الاسنائى وهو من الفقهاء المفتين حيث بلغه أن حراقة والى قوص بها خمر وعرف عن ذلك أنه شديد البأس، إلا أنه توجه إلى الحراقة وأراق ما بها من الخمر^(٨٢)، وكذلك القاضي محمد بن محمد القتائى، متولى قضاء أدفو وأسوان وقفت وقنا وكان قائماً بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بلغه مرة عن جماعة من الفسقة، أنهم فى مكان يشربون الخمر ويجهرون به، وعلى الرغم من هروب الشهود إلا أنه توجه إلى المكان بنفسه، وقبض عليهم وأراق الخمر^(٨٣) ومنهم من قام بإغلاق فم الخور لأجل المنكر الذى يرتكب فيه^(٨٤).

(٨٠) السخاوى، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ص ١٦٨.

(٨١) طلعت عكاشة، الفتاوى الدينية وأثرها فى المجتمع مصر والشام عصر سلاطين المماليك، ط١، دار عين، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ١٦٠.

(٨٢) الادفوى، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ت. سعد محمد حسن، وطه الحاجر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦م، ص ٤٢١.

(٨٣) الادفوى، الطالع السعيد، ص ٦٢٦.

(٨٤) المقرئى، الخطط، ج٣، ص ٣٩٥؛ حسن البطاوى، أهل العمامة فى مصر فى عصر سلاطين المماليك، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٢٣.

غير أن دور الفقهاء تقلص مع نهاية الدولة المملوكية نظراً لكثرة المفسدات والمنكرات في البلاد ولم يستطيعوا التصدي للمنكرات وذلك ما شهد به الشعراني وقد كان سيدي إبراهيم المتبولي رضى الله عنه" يقول لأصحابه: من أدرك منكم النصف الثاني من القرن العاشر، فلا يتشدد في إزالة منكرات الولاة، لأن في ذلك الزمان تترادف علامات الساعة ومن شدد في منع وقوعها أصلاً فكأنه سعى في خلف ما وعد به الشرع^(٨٥).

رابعاً: العقوبات على الخمر والمخدرات

عقوبة شرب الخمر والمخدرات واضحة في الإسلام فعقوبة السكر هي الجلد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من شرب الخمر فاجلدوه، ثم أن شرب فاجلدوه، ثم أن شرب فاجلدوه، ثم إن شرب فاقتلوه"^(٨٦) صدق رسول الله، أربعين جلدة بالسوط ويجب أن يكون السوط معتدل بين القضيب والعصا- لا رطب ولا يابس ويفرق السياط على الأعضاء ويتقى الوجه^(٨٧) ويجوز أن يتجاوز الحد أربعين إلى ثمانين جلده إذا لم يرتدع^(٨٨) فقد أقام نائب السلطنة أرغون الناصري ت ٧٣١ هـ الحد على جندي من الجنود قد أعترف بين يديه أنه شرب الخمر بقلعه الجبل فضربه الحد^(٨٩) وفي شعبان ٨٧٦ هـ / ١٤٧٢ م قبض الوالي على شخص من أولاد الناس المتهمين

(٨٥) الشعراني، لطائف المنن والأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق المعروف

(بالممن الكبرى، ت أحمد عز ، ط١، دار التقوى ، سوريا، ٢٠٠٤م ، ص ١٨٩.

(٨٦) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ت علي بن محمد العمران، دار علم

الفوائد، د. ت ، ص ١٣٥.

(٨٧) ابن طولون، نقد الطالب لزغل المناصب ، ت محمد أحمد دهمان وخالد محمد دهمان،

ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٩٢، ص ٣٧ ،

(٨٨) الماوردى، الأحكام السلطانية، ص ٢٩٨ .

(٨٩) المقرئى، المقفى الكبير، ج٢، ص ٢٣

وهو سكران فصعد به للسلطان فضربه الحد وحلّفه الا يعود يسكر ولا يضرب بالآله^(٩٠) "بلغنا أن فقيهاً رفع إلى بعض الأمراء وهو سكران فأخذ الأمير يجلده وهو سكران فلما فاق الفقيه قال رب أغفر لى، وجاء إلى القاضى وقال أقم على الحد فإن الأمير فاسق فلا تصح إقامته للحد، فأهلك الله ذلك الأمير بعد أيام يسيره.^(٩١)

الضرب

وفى أحياناً يتجاوز الأمر عن الحد إلى الضرب أو الضرب بالمقارع^(٩٢) أو الضرب مع وسيلة تعذيب أخرى.

ففى سنة ٧٤٤ هـ / ١٣٤٣م تم القبض على كثير من متعاطى الخمر وباعته وتم ضربهم وهم عرايا وكشف رؤوسهم ولقد تم ضرب القاضى علم الدين أبى الحسن بن الصاحب تاج الدين بن الهيصم مستوفى الخاص فقد ضرب ثلاث علفات فى جماد الأول ٨٧٤هـ حيث كان عارياً من الإسلام كثير الميل إلى دين النصرانية مدمناً على السكر لا يكاد يوجد صاحياً لحظة مما دفع الوالى الببىاى ضربه ثلاث علفات فى مجلس واحد^(٩٣).

ففى سنة ٧١٠ هـ تم ضرب بعض الجنود بالمقارع وغلّمانهم لكونهم شربوا الخمر ضرباً مبرحاً أدت إلى موت أحدهم بعد يومين^(٩٤) وفى سلخ رجب ٧٤٢ هـ/ ٩

(٩٠) الصيرفى، انباء الهصر بأنباء العصر، ت حسن حبشى الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٢م.

، ص ٣٩٨.

(٩١) ابن طولون، زغل المناصب، ص ٨٠؛ السبكى، معيد النعم ومبيد النقم، ص ٤٨.

(٢) المقارع: هو خشبه يضرب بها أو جريده معقوفه الراس، السبكى، معيد النقم، ص ٤٨؛ سحر

بننت على محمد ددع، ولاة القاهرة الكبرى خلال العصر المملوكى، رسالة ماجستير، جامعة أم

القرى ٢٠٠٦م. ، ص ١٠٧.

(٩٣) الصيرفى، أنباء الهصر، ص ١٥١.

(٩٤) المقرىزى، السلوك، ج ٢، ق، ص ٢٣٠.

يناير ١٣٤٢م خرج الحصيني بواب المدرسة الصالحية تجاه باب المارستان المنصوري صباحاً بأعلام خليفية، ومصحف على رأسه وهو يصيح "يا مسلمين قاضى يفعل كذا بنساء المسلمين من غير كناية ويأكل الحشيش؟ هذا ما يحل" فجتمع الناس إليه ومضوا به إلى بيت قاضى القضاة حسام الدين الغورى الحنفى حيث ضربوه وנתقوا لحبته^(٩٥).

ونجد لم يكن الضرب وحده بل الضرب مع دفع غرامة مالية ففى ربيع الاول سنة ٧١٩هـ رأى السلطان خيمة مقامة على البحر فأمر بإحضار من فيها فوجد كريم الدين بن مكناس وشمس الدين أبو البركات وكانا يتعاطيان الخمر فى خواصهما فضربهما بالمقارع والزم ابن مكناس بمائة الف درهم وأبو البركات بخمسين ألف درهم^(٩٦).

ولم تكن العقوبة تطبق فقط على شاربى الخمر أو المخدرات إذا نجد أن العقوبة طبقت حتى على المعارضين لقرارات المنع "ففى سنة ٨٣١هـ قام أحد الفقهاء بدمياط بإراقة الخمر فعارضه بعض الخاصيكية وأهانته فبلغ ذلك السلطان فأمر بضرب ذلك الخاصكى ضرباً مبرحاً وعندما قام أخو السلطان بالدفاع عنه أمر السلطان بضربه أيضاً^(٩٧).

❖ النفى

طبقت عقوبة النفى خارج البلاد على شرابى الخمر والمخدرات لأن الإنسان عندما ينفى خارج بلاده فإنه يفقد الكثير من مكانته ويخسر وظيفته وأمواله وأهله ولقد نفذت عقوبة النفى على أشخاص ذوى مناصب ومكانة فى الدولة؛ فقد نفى صلاح الدين أخاه الملك المعظم فخر الدين شمس الدولة توران شاة إلى اليمن بسبب إقباله

(٩٥) المقرزى، السلوك، ج٢، ق٣، ص٥٩١؛ الصيرفى، أنباء الهصر، ص٣٩٨.

(٩٦) ابن حجر، إنباء الغمر، ج١، ص٣٥٣؛ الصيرفى، نزهة النفوس، ج١، ص١٥١.

(٩٧) ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص٤٠٥،

على اللهو وشرب الخمر فكانت تبدو منه كلمات فى حق صلاح الدين، وكان يرى فى نفسه أنه أحق بالملك من صلاح الدين فنفاة إلى اليمن ولكن استمر على ما هو عليه من اللهو وشرب الخمر ولم يحضر حروب صلاح الدين وغزواته ومات بالأسكندرية^(٩٨).

وقد نفى طبيغا القاسمى إلى الشام سنة ٧١٠هـ بسبب وشاية النشو عليه أنه يتلف ماله على الخمر وأنه هجم وهو سكران على بيت النشو وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون يمقت الخمر وشاربيها فأمر بنفى طبيغا إلى الشام^(٩٩).

ونفى جمال الدين بن قاضى القضاة جلال الدين القزوينى لإنعكافه على اللهو والتجاهر بالمنكرات ومعاقرة الخمر، لدرجة أنه حول المدرسة الكاملة إلى حانة فنفى إلى دمشق^(١٠٠) ثم عاد لمساعى الأمير قوصون عند الناصر محمد بن قلاوون فعاد إلى مصر ٧٣٤هـ / ١٣٣٤م ولكنه عاد مرة أخرى إلى ما كان عليه من اللهو فأمر بنفيه ثانية^(١٠١) ونفى السلطان أربعين مملوكاً من أصحاب ملكتمر الحجازى بسبب شربهم للخمر^(١٠٢).

وفى سنة ٧٩٠هـ غضب السلطان على بهادر مقدم المماليك بسبب أنه وجد سكراناً فى بيت على البحر فضربه وأمر بنفيه إلى صغد وقرر عوضاً عنه فى التقدمة صغد الأسود الملقب بشنكل^(١٠٣)

(٩٨) سبط بن الجوزى، مرآة الزمان فى تواريخ الأعيان، ج ٢١، ت إبراهيم الزبيق، دمشق ٢٠١٣م ص ٢٧٣.

(٩٩) ابن تغرى بردى، النجوم، ج ٩، ص ١١٤.

(١٠٠) الشجاعى، تاريخ الملك الناصر، ص ٢٠.

(١٠١) المقرئى، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٧٨؛ نزهة المناظر، ت: حسن البطاوى، ص ٢٧١، أهل العمامة، ص ١٥٤.

(١٠٢) المقرئى، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٥٥.

(١٠٣) ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٥٢.

ونفى الشيخ أُوحد إلى القدس لاشتغاله باللهو والطرب وعشرة الملاح وتجاهره بشرب الخمر، فعندما كبس عليه الوالى بن المروانى فى الروضة أخرج من عنده عدة جرار خمر فأمر السلطان بنفيه إلى القدس^(١٠٤).

ونفى السلطان الأمير بهادر الطواشىء مقدم المماليك إلى صغد بسبب أنه وجده يتعاطى الخمر فى بيت على شاطيء البحر^(١٠٥).

التشهير

هو الطواف بالشخص المذنب فى جميع أرجاء البلاد على حمار أو ثور ويضرب الجرس على رأسه ويزفه المنادون ليجتمع الناس حوله، حتى يكون عبرة وعظة للناس مما يساعد على ردعهم^(١٠٦)، وهناك أيام معظمة يجرم فيها شرب الخمر أكثر من غيرها ففى سنة ٨١٨هـ يوم الجمعة الثالث من رمضان وجد رجل سكران وهو يشرب الخمر بالنهار فتم ضربه وشهر به فى شوارع القاهرة وأدى ذلك إلى أثاره حفيظة العامة فقتلوه ثم أجبوا ناراً وألقوه فيها^(١٠٧).

وفى سلطنة الأشرف قايتباى فى رمضان ٨٩١ هـ قبض على إنسان وهو سكران فضرب بالمقارع وطيف وشهر به فى شوارع القاهرة^(١٠٨) وفى رمضان ٨٩٥ هـ قبض على جماعة من المماليك الأورام وهم يشربون الخمر فى نهار رمضان فتم ضربهم وتشهريهم فى القاهرة ثم سجنهم^(١٠٩).

(١٠٤) الشجاعى، تاريخ الملك الناصر، ص ١٢٢.

(١٠٥) الصيرفى، نزهة، ج ١، ص ١٧٣.

(١٠٦) سعيد عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٥٦.

(١٠٧) ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ٦٩.

(١٠٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٣١؛ ابن عبد الباسط، نيل الامل، ج ٨، ص ٤٠.

(١٠٩) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٧٤.

وفى سابع عشر من رمضان لسنة ٩٠٩ هـ قبض الوالى على أربعة أشخاص من العامة فى بستان ومعهم امرأة وقيل كانوا سكارى فقبض الوالى على الرجال وهربت المرأة فضرب الرجال وأشهرهم فى القاهرة وسجنهم بالمقشرة فأقاموا مدة طويلة^(١١٠).

❖ مصادرة الأموال

مصادرة الأموال كانت تتم فى الغالب على الأشخاص الذين جمعوا أموالاً طائلة من خلال التجارة فى الخمر أو السماح بتضمين الخمر وتحصيل أموال طائلة من خلالها حيث تم مصادرة أموال فخر السعداء ناظر قليوب وكان السلطان عرف أنه يزرع أراضى قليوب ويتاجر فى الكتان ويبيع الخمر، فصودرت أمواله وبيعت بحوالى مائتى ألف درهم^(١١١) وتمت مصادرة أموال نائب الأسكندرية المظفر ببيرس بسبب تضمينه الخمر أثناء نيابته وتحصيله أموالاً طائلة فرفعت شكاوى إلى السلطان بسبب تضمينه الخمر فنذب جمال الكفاءة فى الكشف عن أمواله فوجد له أموالاً كثيرة ويساتين وعندها قررت عليه المصادرة^(١١٢).

❖ الصلب

الصلب من العقوبات القاسية ولم يكن الهدف من الصلب هو معاقبة الشخص المصلوب فقط ولكن هناك هدف ضمنى وهو أرهاب الناس وردعهم حيث أن الشخص المصلوب يسبب فزعاً لدى عامة الناس عند رؤيتهم الشخص المصلوب قد نتن وفاحت رائحته وصار طعاماً للحيوانات فيصبح منظرًا تقشعر منه الأبدان^(١١٣) وحدث

(١١٠) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٦٢.

(١١١) اليوسفى، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

(١١٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص ٥٠٩؛ الشجاعى، تاريخ الملك الناصر، ص ٦٥-٦٦.

(١١٣) علاء طه رزق، السجون والعقوبات فى مصر عصر سلاطين المماليك، دار عين، القاهرة

٢٠١٤م، ص ١٤٩

ذلك عندما أصدر السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٥هـ / ١٤٦٧م، قراراً بإبطال ضمان الحشيش وخراب بيوت المسكرات وكسر ما فيها من الخمر وأراقها ونادى على ذلك فى سائر الجهات المصرية والشامية وفى أثناء ذلك ظفر والى القاهرة بشخص يسمى الكازرونى وهو سكران فاشهره فى القاهرة وعلق الجرة والقدح فى عنقه وصلبه على باب النصر^(١١٤) ولم يكن الصلب يتم فى أماكن محددة وإنما يكون فى أماكن ظاهرة للناس بدون تخصيص مكان معين وأحياناً يتم على باب القلعة، وأحياناً على باب زويله وأحياناً على باب النصر^(١١٥) فلما عاينوا أرباب الخلاعة ما جرى على بن الكازرونى أذعنوا بالسمع والطاعة وأصبح المكان الذى صلب فيه ابن الكازرونى مزاراً يَوْمه السكارى والخلعاء ويتندرون على ما حدث فيه^(١١٦).

وفى ذلك يقول ابن دانيال.

لقد كان حد السكر من قبل صلبه
شرعنا جلدا
خفيف الأذى إذ كان فى
فلما بدا المصلوب قلت لصاحبى
الحد^(١١٧)

(١١٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص ٣٢٦-٣٢٧.

(١١٥) جمال الغيطانى، ملامح القاهرة فى ألف سنة، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٩٧م.

، ص ١١٠.

(١١٦) محمد رجب النجار، الشعر الشعبى الساخر فى عصور المماليك، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، القاهرة ٢٠١٥م. ، ص ١٢١.

(١١٧) ابن دانيال، تمثليات خيال الظل، ص ٩١؛ الكنتى، فوات الوفيات، ت إحسان عباس،

دار صادر، بيروت. ، ج١، ص ٢٤٥

❖ التسمير

عقوبة التسمير من العقوبات النادر تطبيقها على شاربي الخمر والمخدرات لأنها من أشد العقوبات حيث كانت تتم عن طريق تعرية المذنب أو المحكوم عليه من كامل ملابسه ثم يوضع على خشبتين على هيئة صليب^(١١٨) وغالباً ما كانت تؤدي إلى موت المسمر^(١١٩) وقد طبقت عقوبة التسمير على أشخاص اشتهروا بأعمال إجرامية كبيرة بالإضافة إلى شربهم الخمر مثل الجاموس والمحوجب ٦٧٨ هـ لسنة ١٢٨٠م، حيث كانوا يحملون السيوف ويخوفون الناس في شوارع القاهرة ويتسللون على ما يريدون من الناس فأناروا الفزع في القاهرة وكانوا يتظاهرون بشرب الخمر مما أساء غضب الناس فوصل أمرهم إلى السلطان الملك المنصور فأمر وإلى مصر والقاهرة بأحضارهم فتم القبض عليهم وسار الوالى بهم إلى السلطان فأمر بتسميرهم فسمروا على باب زويلة وأقاموا أياماً وماتوا^(١٢٠).

قام والى القاهرة ناصر الدين بن المحسنى سنة ٧٤٢ هـ بتسمير صهر النشو الذى أسلم وتولى نظر ديوان الحجازى، وذلك لأمر نقلت عنه أن الملك منصور كان ينزل إلى داره بالليل ويسقيه الخمر، ويركبه فى الشخاتير بالبحر، ويوحى إليه أمور كثيرة من الفساد فى الدولة وغيره وطلوع الخمراليه بالقلعة، فسمر على جمل بباب زويلة ومات فى يومه^(١٢١).

(١١٨) علاء طه رزق، السجون والعقوبات، ص ١٥١.

(١١٩) سعود محمد عصفور، وسائل التعذيب فى العصر المملوكى، ، جامعة الكويت المجلد ٣١، مارس ٢٠٠٣ ص ٨٥..

(١٢٠) ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور، ص، ٧٩؛ سحر بنت على، ولاة القاهرة الكبرى، ص ١٤٨.

(١٢١) الشجاعى، تاريخ الملك الناصر ص ١٤٢.

❖ القتل

ويلاحظ ان القتل كان من العقوبات النادر توقيعها على شاربي الخمر والمخدرات ، ولم تكن توقع لشرب الخمر فقط ولكن لتداخل شرب الخمر مع جرائم أخرى وذلك كما حدث في عهد الظاهر بيبرس بعد أن أصدر عدة مراسيم بمنع الخمر والحشيش من البلاد المصرية، وعقوبة القتل طبقت على الطواشي شجاع الدين المعروف بصدر الباز وهو المفوض إليه تربية المماليك الخاصيكية (أى إعداد جيل جديد من المماليك فكيف يكون مسئول عن تربية المماليك ويشرب الخمر أى انه لم يحم بواجبه كما ينبغي ان يكون) وذلك عندما علم السلطان الظاهر بيبرس بأنه يشرب الخمر فى غيبته بالقلعة فأمر السلطان الظاهر بيبرس بإحضاره وأمر بشنقه وقيل أن السلطان هو الذى شنقه بنفسه وعلقه تحت القلعة حتى يكون عبرة لغيره وأحضر من كان يصاحبه فى مجالس الشراب من الخدم وقطعت أيديهم وسملت أعينهم وكانوا أربعة عشر نفرًا فمنهم من مات ومنهم من سلم (١٢٢) وأيضاً تم تطبيق العقوبة، عندما ضاق صدر السلطان محمد بن قلاوون من نائب السلطنة الماس الناصر (٧٣٤هـ) لما اشتهر عنه من معاشره الأحداث وشغفه بشاب من أولاد الحسينية خارج القاهرة يعرف بعميرة وكان ينزل إليه ويجمع اللاويراتية ويعاقرهم الخمر، فلم يحتمل السلطان ذلك وسلمه بعض القبض عليه إلى اقبغا عبد الواحد فخنق بعد ثلاثة أيام فى قلعة الجبل (١٢٣).

وفى سنة ٧١٥ هـ قتل أحمد الرويس الاقباعى لاستحلاله وتعرضه للنبوذة وكان يقول أتانى النبي وحدثنى وكان يأكل الحشيشة ويترك الصلاة (١٢٤).

(١٢٢) ابن شداد، سيرة الظاهر بيبرس، ص ١٣٣.

(١٢٣) المقرئى، المقفى الكبير، ج ٢، ص ٢٩٣.

(١٢٤) أحمد صبحي منصور، العقائد الدينية فى مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ١٩٢.

وكان مجرد التهديد بالقتل كفيلاً بردع الشخص عن أفعاله المنكرة؛ ففي سنة ٧٣٨هـ عندما وصل خبر إلى السلطان أن الأمير ملكتمر الحجازي يركب النيل ومعه أرباب الملاهي هو وعدد من المماليك السلطانية وأنهم يفعلون كل فاحشة فاشتد غضب السلطان وطلب حجازي وأخرق به وهدده بالقتل إن عاد يركب النيل^(١٢٥).

وكان لأهل الذمة نصيب من العقوبات على شرب الخمر تختلف عن عقوبة المسلمين فكان على المحتسب إذ رأى مسلماً يشرب الخمر علناً يريقها ويؤدبه، أما إذا كان الفاعل من أهل الذمة، اكتفى المحتسب بتأديبيه لأنه يشربها علناً ويبدو أن هذه العقوبة لم تكن تنفذ في كثير من الأحوال إذا يذكر ابن الحاج إلى أن النصارى كانوا يشربون الخمر علناً في عيد النيروز ويقلدهم في ذلك بعض العامة من المسلمين^(١٢٦).

ولم يكن هناك شخص واحد مسئول عن تنفيذ هذه العقوبات فأحياناً يقوم السلطان بنفسه بتنفيذ العقوبة وأحياناً الوالي أو المحتسب وكان للمشاعلية دور كبير في تنفيذ هذه العقوبات وخاصة عقوبة الجلد والتوسيط، والتشهير وغيرها من العقوبات التي أنيط بالمشاعلي مهمة القيام بها على أتم وجه، ويبدو أن المشاعلي تمثل في أذهان الناس بصورة بشعة تدعو إلى الفزع والخوف من مجرد رؤيته أو سماع اسمه، ولقد أدت القسوة التي تميزت بها عقوبات منع الخمر والحشيش إلى الحد من شرب الخمر والحشيش^(١٢٧) ولكن كل هذه العقوبات لم تمنع نهائياً شرب الخمر وتعاطي المخدرات لأن هذه العقوبات كانت مؤقتة مرتبطة بأعمال بعض الحكام أو الولاة الصالحين وغالباً ما تنفذ العقوبة على شخص وتترك باقية الأشخاص ويعود الأمر على ما هو عليه.

(١٢٥) المقريزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٥٥.

(١٢٦) قاسم عبده قاسم، التاريخ الاجتماعي للمماليك، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(١٢٧) ستايلي بول، سيره القاهرة، ص ١٩١.